إصلاح التعليم الجامعي لمواجهة تحديات مجتمع ما بعد ثورة ٢٥ يناير

رؤية مقترحة

أ . أميرة محمود الشرقاوي

قسم اصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

مقدمة

شهد المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير العديد من أوجه الفساد التي ادت إلى تدهور أوضاعه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية مما أدى إلى معاناة الشعب المصري ، ومن أبرزها ارتفاع مستويات الأسعار ، وإنخفاض مستويات الأجور ، وإرتفاع معدلات البطالة ، وإنتشار الوساطة والمحسوبية [1] .

لم تقتصر أوجه الفساد على ذلك فحسب ، حيث شهد المجتمع المصري العديد من الممارسات القمعية لجهاز الشرطة ضد المواطنين ، وإنتشار الفساد الإداري والسياسي متمثلاً في إنتشار الرشوة ، وسوء إستخدام موارد الدولة من قبل بعض موظفي الدولة لتحقيق مصالح شخصية ، وإستغلال نفوذ بعض المسئولين لإبرام صفقات غير مشروعة ، الأمر الذي أدى إلى إهدار المال العام ، وسلب حقوق المواطنين ، وإضاعة ثروات البلاد من أراضي وممتلكات عامة . كما تمثل الفساد

السياسي في إستمرار حالة الطوارئ لمدة ثلاثين عاماً مما أدى توسع سلطة جهاز الشرطة وممارساته الوحشية وغير الإنسانية ، يضاف الى ذلك تقييد الأنشطة السياسية مثل المظاهرات والتنظيمات السياسية ، ناهيك عن تزوير الإنتخابات لصالح الحزب الحاكم [٢] .

وكانت هذه الأوضاع سبباً في انفجار الشارع المصري إبتداءً من يوم ٢٥ يناير في محاولة للقضاء على الفساد والظلم والإستبداد ، تحت شعار المطالبة بالعيش والحرية والعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية .

وبعد نجاح الثورة في إزالة النظام السابق ، يجد المجتمع أنه أمام أبواب مستقبل جديد تتحدد ملامحه بقدرة أفراده على توجيه مساراته وفقاً لأهدافه ولعل أهم هذه الأهداف هو بناء مجتمع ديمقراطي حر عادل قادر على أن يسير في طريق النهوض والتقدم ، قادر على تلبية متطلبات العصر في ضوء ما يمتلكه المجتمع من قدرات بشرية ومادية وما لديه من طموحات .

في سياق ذلك يؤكد الواقع أن المجتمع المصري يمر بمرحلة تاريخية ، وتفرض هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع وما تشهده من تغيرات وتحديات وثورات ضرورة خضوع كافة مؤسسات المجتمع للمراجعة والتساؤل وعلى رأسها التعليم بكافة مستوياته ومراحله ، فالتعليم هو المحور الاساسي للتنمية والنهوض الحضاري ، فهو الذي يقود المجتمع نحو التقدم في شتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فالتعليم يمثل حجر الاساس للبناء المجتمعي في أبعاد واتجاهات هذا البناء المختلفة: سياسياً ، وإقتصادياً ، وإدارياً ، وتعليمياً ، ودينياً ، وغير ذلك ، والتي تمثل محاور ومسارات الحركة المختلفة للمشروع التنموي الحضاري الذي يجب أن يمتلكه المجتمع [٣] . ولهذا يعطي التعليم أولوية وطنية تنادي كافة المجتمعات الى الإهتمام به وإصلاحه وتطويره ؛ في عالم يتسم بالتغير المستمر تكون فيه

المجتمعات الأفضل تعليمياً هي الأفضل في الأداء في تحقيق الرقي والتنمية [٤] ؛ وهذا يؤكد أنه لن يتحقق لنا دور فعال في مواجهة تحديات ومتغيرات العصر الحالي دون منظومة تعليمية تواكب متطلباته ، وتستشرف أفاقه المستقبلية ... منظومة تعليمية تستنهض قدرات المتعلمين واستعداداتهم نحو الريادة في مختلف المجالات [٥] . ولذا يجب الإهتمام بالتعليم بجميع مراحله ومستوياته ، وخاصة التعليم الجامعي .

وترجع أهمية التعليم الجامعي إلى قيامه بدور فعال في تنمية المجتمع والنهوض به حضارياً من خلال اسهامه المتميز في تنمية الموارد البشرية ، ورفد المجتمع بالطاقات والكفاءات البشرية التي تقوم بدورها في عملية البناء والتنمية [٦] . كما تتاكد أهميته في أنه يلعب دوراً حاسماً في تطوير وتقدم المجتمع ؛ لكونه أهم عامل من عوامل نجاح التنمية ، حيث يمثل الأساس لأي جهد تنموي في المجتمع ، فبدونه لا يمكن حدوث نقلة تنموية شاملة ومستدامة ، حيث لا تتحقق إلا من خلال الكوادر البشرية المؤهلة [٧] التي يقوم التعليم الجامعي بإعدادها وتخريجها .

إلا أن التعليم الجامعي يواجهه العديد من المشكلات والتحديات ترتب عليها إنعكاسات مؤثرة في السباق التربوي تطلبت ضرورة القيام بالعديد من المراجعات لوظائف المؤسسات التعليمية لكي تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع بدرجة افضل ، وخاصة التعليم الجامعي [٨] .

وفي ضوء ذلك تتأكد أهمية وأولوية إصلاح التعليم الجامعي كنتيجة من الدور الجاسم الذي تلعبه الجامعة كقاطرة للتقدم ، تقود المجتمع إلى تحقيق أهدافه في التنمية والنهضة ، وهو الدور الذي يعود في الأساس لطبيعة التأثير المتبادل بين الجامعة والمجتمع ، فالكثير من مشاكل الجامعة تعود إلى مشاكل المجتمع ، السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، كما أن درجة تطور الجامعة ، تنعكس في درجة تطور المجتمع ، ولذلك فإن أي مواجهة جذرية لمشكلات الجامعة تعتبر في الوقت نفسه أحد

مستويات المواجهة مع مشكلات المجتمع . كما تعتبر مؤسسات التعليم الجامعي من اهم المؤسسات التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وتشكل ملامحهما المستقبلية ، وذلك عبر تحديدها لمسار الأمة على طريق التقدم العلمي والتطور الفكري ، وهو ما يرتبط بمدى قدرتها على تشجيع وحفز كل الطاقات الإبداعية ، ومنحها الفرصة للإزدهار والنمو ، بما يسمح بتجاوز الواقع الإجتماعي والسياسي ، والفكري والعلمي والتصدي لمشكلات وعوائق التقدم ، والتحرك نحو تحقيق الأماني المختلفة [٩] .

وتأسيساً على ما سبق يكون إصلاح وتطوير التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة ؛ عملية تحتمها سنة الإرتقاءات الحضارية الإنسانية ، تحتمها ضرورة أن نتبوأ المكان اللائق بنا في مارثون الحضارة الانسانية ، تحتمها ضرورة التفاعل بإيجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة ، تحتمها ضرورة تحقيق البقاء والعلاء لمجتمعنا ، تحتمها ضرورة إعداد الفرد بما يتناسب مع مستجدات الحياة ، تحتمها ضرورة تحقيق حراك اجتماعي فعال ، كما تحتمها ضرورة التحديث والإصلاح والتطوير المستمر لسياسات وإستراتيجيات التعليم الجامعي في ضوء مستجدات الحاضر وإرهاصات المستقبل . وغير ذلك من المسوغات التي تحتم إصلاح وتطوير التعليم بمراحله المختلفة ، وخاصة التعليم الجامعي [١٠] .

وإذا كان التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعي بصفة خاصة هو السبيل للنهوض بالمجتمع ، واذا كانت فلسفة التعليم يجب تشتق من أهداف المجتمع ، وتوجهاته الايديولوجية ، وتطلعاته وآماله التي يريد تحقيقها ، وفي ضوء معطيات الواقع وطبيعة المرحلة التاريخية التي يعمل من خلالها [١١] ؛ فإن أي محاولة لإصلاح التعليم الجامعي في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير تتطلب الوعي برؤية الثورة وأهدافها وواقع المجتمع وطموحاته حتى يستطيع هذا التعليم ان يقوم بدوره في تحقيق أهداف الثورة .

وحتى يمكن تقديم رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الجامعي لمواجهة تحديات مجتمع ما بعد ٢٥ يناير لابد من إلقاء الضوء على واقع المجتمع قبل ٢٥ يناير الذي كان بمثابة مبررات ونقطة انطلاق للثورة ، وتحديد المجتمع المأمول بعدها ، ثم تشير الدراسة إلى التعليم بكافة مستوياته وعلى رأسها التعليم الجامعي كوسيلة لإعداد الأفراد القادرين على تحقيق هذا المجتمع المأمول ، ونظراً لما يواجه التعليم الجامعي من تحديات ولما يعانيه من مشكلات تعيقه في أداء دوره بما يسهم في بناء هذا المجتمع المأمول بعد ٢٥ يناير تأتي اهمية إصلاح التعليم الجامعي وسوف تسير الدراسة وفقاً للمحاور التالية :

المحور الاول: ثورة ٢٥ يناير .

المحور الثاني: إصلاح التعليم: المفهوم والخصائص .

المحور الثالث: مبررات إصلاح التعليم الجامعي .

المحور الرابع: مرتكزات إصلاح التعليم الجامعي .

المحور الخامس: رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الجامعي .

المحور الأول: ثورة ٢٥ يناير

لقد كانت من الأسباب الرئيسية لإندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إرتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة والبطالة وتفشي الفساد في مختلف المجالات ووحشية الشرطة وضياع الحقوق المدنية والسياسية [١٢] . وحدثت ثورة ٢٥ يناير في محاولة للتمرد على الظلم والفساد والقهر والإستبداد ، حيث خرج الشعب المصري بجميع أطيافه كباراً وصغاراً وأطفالاً ، مسلمون ومسيحيون ، رجالاً ونساءاً رافعين شعارات الحرية – العدالة الإجتماعية –الكرامة الإنسانية في ميدان التحرير ومختلف الميادين الأخرى في مختلف المحافظات على إمتداد الدولة كلها .

١-واقع المجتمع قبل ثورة ٢٥ يناير

كان واقع المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير بمثابة مبررات قوية لقيام الثورة حيث تمثلت أهم ملامح هذا الواقع فيما يلي :

في المجال السياسي :

تتحدد أهم ملامح الوضع السياسي فيما يلي :

١) حاكم إستمر في الحكم أكثر من حوالى ٣٠ عاماً دون رغبة أو إرادة مجتمعية ، وبالتالي إستمد مشروعية إستمراره من خلال إستفتاءات مزورة وإنتخابات أكثر تزويراً .

٢) دستور تم وضعه منذ ١٩٧١م لم يكن في حينه تعبيراً حقيقياً عن التوافق الإجتماعي لما يريده الشعب ، وكذلك تم تشويهه مرات عديدة بهدف تكريس الإستبداد ، وتحييد المجتمع عن صنع القرار ، والتمهيد للتوريث .

٣) شريحة سياسية إستطاعت أن تنحرف بالمجتمع وفق آليات تزاوج المال والسلطة بالصورة التي أدت غلى عزل الجماهير عن ممارسة سياسية يمكنها أن تعبر عن إرادتها ، وكانت النتيجة هي تحالف هذه الفئة مع قوى إقليمية ودولية ضد مصالح المجتمع وضد إستقلال الدولة .

٤) أحزاب ورقية متواطئة ومشاركة في زيوع الظلم والفساد [١٣] .

٥) غيبة الديمقراطية الحقيقة وضعف المشاركة السياسية .

٦) تجريم التيارات المعارضة وإفساد الحياة السياسية الحزبية [١٤] .

وفي المجال الاجتماعي :

تتحدد أهم ملامح الوضع الإجتماعي فيما يلي :

١) إرتفاع معدلات الفقر ، وتآكل الطبقة الوسطى وعودة النظام الطبقي .

٢) زيادة معدلات البطالة وإنتشار العنف .

٣) ضعف وإنحلال منظومة القيم والأخلاق .

٤) إنخفاض دخل الأفراد مما ادى إلى إنخفاض مستوى المعيشة [١٥] .

وفي المجال الاقتصادي :

تتمثل أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي فيما يلي :

١) إنخفاض الناتج القومي الإجمالي ، وإنخفاض متوسط دخل الأفراد .

٢) الخصخصة وبيع القطاع العام .

٣) التفريط في الأراض والتفريط في الثروات الطبيعية (الغاز مثلاً) .

٤) تهريب الأموال والإستثثار بالثروة .

٥) الخضوع لتعليمات الهيئات امالية الدولية بما يضر بمصلحة الشعب [١٦] .

٦) الإفتقار إلى التوزيع العادل للثروات مما ادى الى زيادة فقر الفقراء وتضخم الثروات بين صفوف النخبة الحاكمة .

٧) الزيادات السريعة في أسعار السلع الغذائية حتى وصلت الى حد عدم إمكانية الفقراء الحصول عليها .

٨) النقص الحاد في الإسكان المتوسط والشعبي مما إضطر الكثير من المواطنين الى العيش في عشوائيات لا تصلح للحياة الآدمية [١٧] .

وفي المجال التعليمي :

تتمثل أهم ملامحه فيما يلي :

١) غياب فلسفة ورؤية واضحة للتعليم مما أدى الى تفريغ العملية التعليمية من مضمونها .

٢) عدم إستقرار السياسات التعليمية حيث كانت تتغير بتغير القيادات التعليمية ، وكان كل من يأتي يريد أن يكون له بصمته مما أدى الى ضعف السياسات التعليمية وعدم الإستمرار في تنفيذها .

٣) الإخلال بمبادئ التعليم مثل مجانية التعليم ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .

٤) عدم كفاية التمويل الذي تخصصه الدولة للتعليم .

٥) الإتجاه نحو خصخصة التعليم مما جعل التعليم حكراً على ابناء الطبقات الغنية .

وفي المجال الصحي :

تتمثل أهم ملامحه فيما يلي :

١) غيبة الخدمات العلاجية في المستشفيات الحكومية .

٢) إنتشار الامراض والأوبئة نتيجة ضعف الرعاية الصحية .

وفي المجال الأمني :

تتمثل أهم مؤشراته فيما يلي :

١) قلة عدد أفراد الجيش حارس الوطن بما يتناسب مع التهديدات التي قد تنال من امن مصر القومي ، وبما يتناسب مع الدور الإقليمي لها ...

٢) الإهتمام فوق العادة بالأمن الداخلي (الشرطة) [١٨] .

٣) تجاوزات الشرطة والصلاحيات الإستثنائية التي يمنحها قانون الطوارئ لوزارة الداخلية المصرية .

٤) كثرة الجرائم واعمال العنف والبلطجة .

وفي ظل هذا الواقع لم يعد هناك للعديد من المفاهيم المعبرة عن حقوق الإنسان مثل مفهوم الكرامة الإنسانية ، ومفهوم العدل الإجتماعي ، ومفهوم المساواة والمواطنة ... الخ [١٩] . وفي سياق ذلك تفجرت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، والتي عبرت عن الرغبة الجامحة في الإصلاح الشامل للمجتمع ، واستئصال جذور الفساد والمفسدين .

٢- المجتمع المأمول بعد ٢٥ يناير

يمكن أن تتحدد أهم الأطر الفكرية التي كانت من دوافع الثورة ، ومن محركات الحوار الوطني بعد الثورة فيما يلي .

١) حق الإنسان في الحياة حياة حرة كريمة ، وحقه في التعليم والصحة والعمل وعدم الإعتداء على جسده أو عرضه أو ماله أو عقيدته لأي سبب .

٢) المواطنة تعبير أساسي عن المساواة بين كافة أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات .

٣) الديمقراطية هي أكثر من مجرد نمط من أنماط الحكم ، فهي أيضاً صيغة للتعايش والترابط ، وتعبير عن قدرة كل أبناء المجتمع على العمل المشترك التعاوني من أجل بناء مستقبل واعد من أجل الجميع .

٤) العدالة الإجتماعية القائمة على حسن استثمار الموارد ، والإنصاف في توزيع ثمار التنمية ، هي الأساس في توفير حياة كريمة في مواجهة الفقر .

٥) ان الفقر لا يعبر عن ندرة في الموارد فقط بقدر ما يعبر على تشوه في نمط توزيع هذه الموارد بين المواطنين . ذلك أن أي مجتمع يسمح بوجود حرمان من أي نوع بين شرائح معينة من أبنائه ، فإنه يناقض مبادئ الكرامة الإنسانية التي يجب ان يتمتع بها كل أفراد المجتمع [٢٠] .

وعليه فإن المجتمع المأمول الذي تستهدفه ثورة ٢٥ يناير هو مجتمع تنتفي فيه كل الصور السلبية التي إنتشرت في مجتمع ما قبل ٢٥ ثورة يناير ، ولتحقيق هذا المجتمع المأمول يجب توافر المتطلبات التالية :

في المجال السياسي :

١) إختيار القيادات السياسية بإنتخابات ديمقراطية حرة نزيهة .

٢) وضع دستور يعبر حقيقة عن التوافق المجتمعي الذي يريده الشعب .

٣) تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى أبناء المجتمع .

٤) تنمية قيم الولاء والإعتزاز بالانتماء والمواطنة لدى أبناء المجتمع .

٥) تحقيق الديمقراطية الحقيقية والحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية .

٦) الإعتراف بالتيارات والأحزاب السياسية المختلفة .

وفي المجال الاجتماعي

١) التأكيد على قيمة الإنسان وحقه في الحرية والكرامة الإنسانية .

٢) تحقيق العدالة الإجتماعية بين كافة أبناء المجتمع .

٣) تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة دخول الأفراد .

٤) توفير فرص عمل للشباب بما يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة .

٥) تقليل الفوارق بين الطبقات ، وتفعيل الحراك الاجتماعي بينها .

٦) إصلاح منظومة القيم والأخلاق التي أفسدها النظام السابق .

وفي المجال الاقتصادي

١) زيادة معدلات الإستثمارات الإقتصادية بما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي .

٢) زيادة دعم الحكومة للمواطنين ذوي الدخل المحدود والفقراء والمهمشين .

٣) العدالة في توزيع الثروات بين كافة أبناء المجتمع ، ومحاولة تطبيق الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور.

٤) إستثمار الموارد والإمكانات المتاحة بما يحقق أكبر إستفادة منها .

٥) زيادة إستثمار الحكومة في العقارات بما يسهم في توفير الإسكان للشباب بأسعار مناسبة .

وفي المجال التعليمي :

١) وضع فلسفة واضحة للتعليم بمراحله ومستوياته المختلفة .

٢) تحقيق إستقرار السياسات التعليمية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في توجيه مسارات العمل التربوي المختلفة .

٣) تفعيل مجانية التعليم ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .

٤) توفير التمويل اللازم للتعليم بما يسهم في الإرتقاء بمنظومة التعليم بمستوياته ومراحله المختلفة .

وفي المجال الصحي

١) تحسين الخدمات العلاجية لأبناء المجتمع في المستشفيات الحكومية .

٢) زيادة دعم الحكومة على الأدوية للمواطنين .

٣) الإهتمام بالرعاية الصحية لأبناء المجتمع ، والحد من إنتشار الأمراض .

وفي المجال الامني

١) تحقيق الإستقرار الأمني من خلال تكثيف جهود الشرطة للحد من الجرائم .

٢) وضع ضوابط لإستخدام القوانين تحمي حقوق وحريات وكرامة الانسان .

٣) مواجهة أعمال العنف والبلطجة .

المحور الثاني: إصلاح التعليم: المفهوم والخصائص

تشتق كلمة الإصلاح في اللغة العربية من الفعل صَلَحَ ، و (صَلَحَ) الشيء صلاحاً: كان نافعاً أو مناسباً . و (صَلَحَ) – صَلاَحاً: زال عنه الفسادُ – و (أَصْلَحَ) الشيءَ: أزالَ فسادَه ، و (الصلاحُ): الاسِتقَامَةُ و: السلامة من العيب [٢١] .

كما يُعرف الإصلاح على انه محاولة فكرية وعملية لإستحداث منظومة مغايرة لنسق او النظام الراهن تؤسس للإحتياجات المتوقعه منه آنياً ومستقبلياً [٢٢] . وهناك من يرى أن الإصلاح هو عملية تُرد الى بنية Form حدث لها تشوه deform لإزالة هذا التشوه ، عن طريق تصحيح الخطا ووضع حد له ، والتخلص من العيوب ، وقد تكون تجاوز لسوء آداء وظيفي ، أو زيادة في كفاءة وفعالية ما هو صالح [٢٣] .

وفي كل نهوج الإصلاح وممارساته يحدث تغيير بدرجة أو بأخرى ، وفعله "يغير" بما يحقق الأهداف المشروعة للإصلاح . ولكن إذا قصد بالتغيير الإزالة أو المحو تحقيقاً لمصالح خاصة خارجة عن هذه المعاني ، فالتغيير في هذه الحالة لا يكون مرادفاً للإصلاح [٢٤] . ولغة الإصلاح تختلف بإختلاف نوعية المنظرين والممارسين والمعنيين بالتعليم . فقد تكون له لغة سياسية يتداولها الحزبيون ورجال السلطة او الحكم . وقد تكون له لغة علمية يؤصلها التربويون ، أو لغة ثقافية ذات مداخل أدبية أو إجتماعية أو إقتصادية أو تقنية لها أهلها من اصحاب الإختصاص . وفي كل الأحوال فإن الإصلاح لا

يحدث عفواً أو مصادفة أو ارتجالاً ، إنما هو إصلاح مُفكر فيه ، ويخرج كمشروع تلده الأزمة الخانقة ، وتبرره الدراسة المنهجية ، وتدفع إليه حاجة التطوير في مجتمع يجاهد من اجل البقاء في مستقبل لا يرحم العاجزين . ولهذا فالإصلاح فكر وتخطيط وتنفيذ وتقويم . وهذه جوانب تتناولها كل لغات الإصلاح [٢٥] .

ويتضمن مفهوم الإصلاح حركة وتحريكاً لأوضاع المجتمع القائمة ووتيرة مسيرتها إلى صورة مغايرة . وقد تحدث هذه الحركة بصورة جزئية كإصلاح أحد مكونات نظام التعليم ، أو في قطاع معين من المجتمع كقطاع التعليم ، وقد يكون إصلاحاً شاملاً يمتد إلى معظم الجوانب المختلفة للمجتمع [٢٦] .

ويعرف الإصلاح التعليمي بأنه " أية محاولة فكرية او عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقاً بالبنية المدرسية او التنظيم والإدارة او البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس او الكتب الدراسية وغيرها " [٢٧] .

كما ان الإصلاح في المجال التربوي يشير إلى عملية التغير في نظام التعليم ، أو في جزء منه ، نحو الأحسن وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معاني سياسية واقتصادية واجتماعية وبذلك يمكن النظر إلى الإصلاح التربوي على انه يتضمن عمليات تغير سياسية واقتصادية واجتماعية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع [٢٨] .

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف إصلاح التعليم على انه عملية منظمة يتم من خلالها إعادة النظر في كل او بعض جوانب العمل التعليمي (فلسفة واهداف وإدارة وبرامج وطرائق) من خلال مجموعة من الدراسات التقويمية التي تشخص بدقة مواطن القصور وتؤسس لعملية تطوير واسعة النطاق وفق مقتضيات المرحلة الراهنة ورؤى المستقبل المرهون [٢٩] . ويعرف أيضاً بأنه "الجهود المنظمة والمقصودة

التي يتم بذلها وفق خطة أو برنامج ، وتتم من خلالها محاولة الوصول إلى بعض التغيرات الإيجابية في المجال التعليمي" [٣٠] .

وتختلف الإصلاحات والتجديدات التربوية في مدى انتشارها وذيوعها ، فبعضها ينتشر بسرعة وفي فترة وجيزة ، وأخرى تحتاج لوقت طويل ، وهذا يتوقف على خصائص التجديدات والإصلاحات وسماتها الرئيسية ومن اهمها :

١- **النسبية:** يعتبر الإصلاح مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان ، كما أنه يتفاوت في درجته ، فمن التجديد ما يكون طفيفاً أو شكلياً ، ومنه ما يكون رئيساً أو جوهرياً .

٢- المواءمة: ضرورة التوافق والمواءمة مع الأوضاع والقيم المجتمعية السائدة ، فالإصلاح والتجديد الذي لا يتوافق مع المعايير السائدة والنظام الاجتماعي قد يرفض أو يتأجل الأخذ به .

٣- الوضوح: حيث أن بعض التجديدات تكون واضحة ويسهل فهمها ، وبعضها الآخر يكون صعباً أو لا يمكن فهمه وتتوقف درجة تقبل الإصلاح على مدى وضوحه وسهولة فهمه ، حيث أن أهداف الإصلاح غير المحددة والواضحة ومن ثم التطبيق غير المحدد يمثل مشكلة تعوق عملية الإصلاح في مسارها الصحيح .

٤- التواصلية: ويقصد بها درجة توصيل نتيجة التجديد والإصلاح إلى الآخرين فبعض التجديدات تكون أكثر سهولة من غيرها في إيصالها أو نقلها للآخرين ، وهذا بالطبع يحدد مدى تقبل التجديد على نطاق واسع [٣١] .

ومن ناحية أخرى ، فإن عملية الإصلاح التعليمي الناجحة يجب ان تتصف بعدد من الخصائص الهامة يتمثل أهمها فيما يلي :

١- الإصلاح نشاط هادف ومقصود: يتم التخطيط له مسبقاً ، وعليه فالإصلاح ليس نشاطاً عارضاً وإنما يهدف إلى حل مشكلات قائمة أو منع حدوث مشكلات مستقبلية .

٢- الإصلاح عملية اجتماعية: حيث ينتج عن الإصلاح فوائد خاصة بالنظام الاجتماعي ككل ، أو بعض مؤسساته أو أفراده وتتطلب هذه الفوائد في حالة النظام التعليمي – خاصة – مقاييس موضوعية لتحديدها لا سيما أن هذه الفوائد عادة ما يتأخر ظهورها في حالة التجديدات التربوية

٣- الإصلاح عملية تعاونية ومستمرة ومرنة تحدث في أطر اجتماعية أو مؤسسية أو فردية ، ويتطلب أفراداً مجددين ؛ لهم عقول متميزة ، وقدرة فائقة على عرض أفكارهم بشكل واقعي ومقنع .

٤- يتطلب الإصلاح والتجديد تجريباً متانياً مصحوباً بتقويم موضوعي ، ثم تدرجاً في التعميم مع استمرار التقويم .

٥- الإصلاح يأتي من الداخل ولا مانع من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بشرط مراعاة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول المختلفة [٣٢] .

المحور الثالث: مبررات إصلاح التعليم الجامعي

تظهر الحاجة إلى إصلاح وتطوير نظام التعليم عند حدوث خلل في التوازن بين مكونات النظام والعلاقات التي تحكم واقع مؤسساته ، ومصالح أفراده وفئاته ، وفاعلية وظائفه وإجراءاته ، وهنا تصبح الحاجة إلى الإصلاح والتطوير ملحة بصورة مستمرة ، والذي يعني استمرارية تحدد الأوضاع التي تستدعي الطلب على التعديل والتغيير في هذا التوازن . وقد يتحرك الطلب من داخل المنظومة التعليمية نتيجة شعور المسئولين بأنها لا تؤدي وظيفتها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والفعالية

والإنتاجية ، وما يتطلبه ذلك من تغيير في مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها الداخلية تحقيقاً للجودة المنشودة وحصولاً على النواتج المطلوبة (٣٣) .

كما ان متطلبات التعديل والتغيير قد تأتي من خارج المنظومة التعليمية ، أي من السياق المجتمعي العام ، وما يضطرب فيه من تحولات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ، سواء من داخله أو من خارجه ، بحيث تفرض عليه السعي إلى إيجاد توازنات جديدة ، توظف لمعالجتها مختلف منظومات المجتمع ، ومن اهمها منظومة التعليم (٣٤) .

وعليه تتمثل مبررات إصلاح التعليم الجامعي في ما يطمح إليه المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير من الوصول إلى مجتمع مأمول يحقق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية لأبنائه ويسهم بإيجابية في مسيرة الحضارة الإنسانية ، ويلعب الدور الإقليمي والدولي المفترض أن يقوم به في ضوء المكانة التي يشغلها والمسيرة الحضارية الكبيرة منذ فجر التاريخ ، ويتوقف ذلك على نوعية وقدرة ومؤهلات الكوادر البشرية القادرة على السعي نحو تحقيقه ، وهنا يكون دور أنظمة التعليم وعلى رأسها التعليم الجامعي في إعداد وتأهيل هذا الإنسان ، إلا أن التعليم الجامعي يواجهة تحديات داخلية وأخرى خارجية ، بالإضافة إلى ما يعانيه من مشكلات تعوق حركته ، تمثل مبررات توجب ضرورة إصلاحه ويمكن تحديدها على النحو التالي :

أولاً :- التحديات الداخلية

تتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي :

١- الطموح إلى المجتمع المأمول بعد ثورة ٢٥ يناير الذي يتطلب تلبية حاجة كافة مؤسسات المجتمع إلى الإصلاح والتطوير ، خاصة مؤسسات التعليم بإعتبارها أول السبيل للنهوض بالمجتمع ؛ حيث تقوم بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على تحقيق المجتمع المأمول بإعتبارهم نواة المجتمع . ذلك أنه بصلاح إعداد هؤلاء الأفراد ينصلح حال المجتمع . من هنا تتاكد ضرورة إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة .

٢- تفعيل الطاقات المصرية الكامنة الموجودة بالفعل وتحويلها إلى طاقات حركة في مقابل الطاقات المهدرة ، حيث اثبتت ثورة يناير أن المجتمع المصري لديه طاقات بشرية قادرة على تحقيق المستحيل إذا إمتلكت رغبة وإرادة حقيقة ، وبالتالي لابد من إعداد أبناء المجتمع وتعبئة طاقتهم بالرغبة نحو تحقيق المجتمع المأمول ؛ فهم الأساس في بناء المجتمع المأمول .

٣- تحقيق التماسك والتضامن الإجتماعي ، فعلى الرغم من ان ثورة يناير كشفت عن الرابطة الحميمية بين أبناء المجتمع المصري بإختلاف توجهاتهم وايديولوجياتهم الدينية والفكرية وإنتمائتهم الحزبية والسياسية ، إلا انه تعرض لمحاولات التشرذم الطائفي أو العرقي أو المذهبي أو الحزبي ، وتفاقمت هذه المحاولات نتيجة وصول الإخوان المسلمين للحكم ، فإنقسم الشعب ما بين مؤيدين ومعارضين للإسلام السياسي ، مما أدى إلى ضعف في مناعة الجسم الإجتماعي وفي بنيته مما أوهن مقومات تماسكه الإجتماعي ، كما نجم عن ذلك في أحيان أخرى زعزعة مقومات الوحدة الوطنية والأمن القومي وإحتدام الصراعات وما يخلفه ذلك من تدمير الثروة والعمران وتبديد إمكانات المجتمع

المصري التي يمكن تحقيقها وصولاً للمجتمع المأمول ، ومن ثم يتعين على التعليم الجامعي تعميق قيم الولاء وتعزيز الإنتماء والمواطنة لدى الطلاب ، وتنمية الوعي السياسي لديهم .

٤- تعميق الإيمان بالدور الحاسم للتعليم وضرورة إصلاحه ، وخاصة التعليم الجامعي على مساري القول والفعل ، ففي مرحلة ما قبل ٢٥ يناير تم التأكيد على اهمية التعليم ولكن على مسار القول فقط ، وبالتالي يتمثل التحدي هنا أنه بعد ٢٥ يناير يجب التأكيد على ضرورة إصلاحه على مساري القول والفعل معاً .

٥- التحول نحو الديمقراطية والمشاركة كنمط من انماط الحياة حيث قبل ٢٥ يناير فقد المفكرون آمالهم في الأخذ بأرائهم وتوجهاتهم في قضايا الإصلاح عامة ، ومنها الإصلاح التربوي . وبعد الثورة فُتحت الأبواب لمن يشارك في الإصلاح ، وهذا التحدي يفرض على المفكرين التربويين أن يسارعوا نحو الإصلاح ، فإن لم يفعلوا فهم المقصرون تجاه المجتمع .

٦- تدهور الإقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير نتيجة كثرة المظاهرات الفئوية للمطالبة بإرتفاع الأجور ، وإغلاق البورصة المصرية ، وسحب الإستثمارات الأجنبية ، مما قد يؤثر سلباً على مقدار المخصصات المالية للتعليم الجامعي ، ويتطلب هذا التحدي تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي من خلال الربط بين التعليم الجامعي ومؤسسات الخدمات والإنتاج ، والبحث عن موارد إضافية للتمويل ، وترشيد أوجه الإنفاق وفقاً لفقه الأولويات .

٨- إرتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي ، مما أدى إلى ضعف الروح المعنوية للطلاب وتقلص قيمة ومكانة التعليم الجامعي . وبالتالي يجب ربط التعليم الجامعي بإحتياجات ومتطلبات سوق العمل مما يؤدي الى تقليل الهدر وخفض معدلات البطالة .

٩- تزايد معدلات الفقر ، وانخفاض مستوى المعيشة ، مما يعني قلة كفاية دخل الأفراد لتوفير متطلباتهم من الحاجات الأساسية ومنها التعليم ، وبالتالي تتأكد مسئولية الدولة في توفير كافة الإمكانات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والعلمية لتحقيق مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية بما يحقق العدالة الاجتماعية .

ثانياً :- التحديات الخارجية

تتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي :

١- الثورة المعرفية والمعلوماتية

يشهد العالم انفجاراً معرفياً ، يتزايد بسرعة فائقة ، لم يشهده في أي وقت مضى ، فحجم المعرفة يتضاعف بخطوات سريعة ، فهي تتدفق بمعدلات تسارع آسية تجعل طالب العلم يقف أمام سيل عارم من هذه المعرفة [٣٥] . وهذا التدفق المعرفي يفرض تحدياً على التعليم الجامعي لإستيعاب هذه المعلومات ، مما يحتم ضرورة توفير فرص التعليم المستمر لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ؛ لذلك تتعالى الصيحات لإصلاح التعليم الجامعي بهدف تغيير التعليم التقليدي القائم على نقل المعلومات الى تعليم جديد يرتبط الى حد كبير بالتدريب والتطبيق التكنولوجي ويركز على المهارات الفائقة اللازمة لحدوث التقدم [٣٦] .

وفي ظل الثورة المعلوماتية والإنفجار العلمي يجب على أعضاء هيئة التدريس إستمرارية تجديد معلوماتهم ، وقد ألقى ذلك مسئولية كبيرة على التعليم الجامعي تتمثل في تخريج أفراد قادرين وقابلين للتعلم ، لا افراد متعلمين فقط وبالتالي لابد ان يكون التعليم الجامعي هو تعليم كيفية التعلم ، أو تعلم مهارات التعلم ، والتعلم مدى الحياة والتعلم الذاتي [٣٧] .

٢- التقدم العلمي والتكنولوجي

يشهد العالم في الفترة الحالية طفرة علمية وتكنولوجية كبيرة لم يسبق لها مثيل ، حيث تتوالى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية بسرعة مذهلة فى كافة المجالات ، حيث صار من الصعب على المواطن العادي مواجهتها أو حتى المتخصص في ملاحقتها ومتابعتها [٣٨] . وتنعكس آثار هذه الطفرة العلمية والتكنولوجية على كافة أنظمة المجتمع المختلفة وعلى رأسها النظام التعليمي ، وخاصة التعليم الجامعي لكي يخلق أفراد مؤهلين قادرين على التعامل مع هذه الثورة العلمية والتكنولوجية .

وفي إطار ذلك يتعين على التعليم الجامعي سرعة الإستجابة والمواكبة من خلال إنتاج مخرجات ذات قدرات فكرية عالية على جميع المستويات قادرة على فهم التكنولوجيا الحديثة ومعالجتها في جميع قطاعات الإنتاج والخدمات وقادرة على حل المشكلات المتجددة وقادرة على إختيار المعارف وإعادة صياغتها وابتكار أفكار جديدة وأشياء جديدة وقادرة على تطويع تكنولوجيا المعلومات في الإبتكار والإبداع ومخرجات ذات بصيرة نافذة وخيال واسع قادرة على التعامل مع الأشكال المستحدثة من التكنولوجيا كما تفرض على المسئولين عن قطاع التعليم الجامعي تطوير أنفسهم وتطوير أنظمتهم التعليمية حتى يستطيعوا الإستفادة من أثار هذه الثورة العلمية ليتمكن مجتمعنا من اللحاق بركب الحضارة والتقدم السائد في بلدان العالم المتقدمة [٣٩] . وبناء على ذلك يتحتم على التعليم الجامعي التطوير الشامل في أهدافه وسياساته وإعادة تنظيم مناهجه وعلاقته بالمتغيرات المحيطة وخاصة فيما يتصل بالتطور التكنولوجي ، أن يعمل على تنمية تفكير المتعلم وتكوين عقلية ناقدة قادرة على التكيف مع التحديات العلمية والتكنولوجية ، هذا بالإضافة الى الإهتمام بتخريج نوع جديد من المتخصصين ذوي التخصص العريض كبديل للخريج ذوي التخصص الضيق لمواجهة ترابط العلوم وتداخلها [٤٠] .

وبصفة عامة فان أي إصلاح أو تطوير للتعليم الجامعي يتطلب الوعي بنوع وسرعة التغير التكنولوجي ، مع إعادة تصميم المناهج بما يسمح بتطبيق التكنولوجيا المتطورة ، وإعداد وتدريب الكوادر البشرية (أعضاء هيئة التدريس) لإستيعاب تلك التكنولوجيا ، مع الأخذ في الإعتبار تدريب الطلاب على ممارسة النقد الأخلاقي لإستخدام العلم والتكنولوجيا (٤١) .

٣- تقنيات الإتصالات والمعلومات :

أدى تسارع التطور في تقنيات الإتصالات والمعلومات وخاصة منذ تسعينات القرن العشرين إلى كسر الحواجز بين الأمم والثقافات المختلفة ، وتزايد التفاعل بين الثقافات والحضارات وقد زاد ذلك من فرص الهيمنة للقوى الكبرى في العالم وخاصة تلك التي تملك أو تحتكر أغلب وأهم مؤسسات الأعلام والإتصال في مجال الإعلام والنشر المختلفة (٤٢) .

وفي مجال التعليم الجامعي فقد ادت تقنيات الاتصال إلى ثورة في مجال التعليم والتعلم ، والبحث والتقييم فقد أصبح بمقدور الطالب ، وعضو هيئة التدريس وغيرهم من الأفراد الإطلاع على الجديد من العلوم ، والمعارف المتاحة عبر الانترنت مما يزيد من قدرتهم على إكتساب المعرفة ، والإستفادة من تجارب الأمم في هذه المجالات (٤٣) .

والتحدي هنا هو كيف نعمل على امتلاك تقنية المعلومات في المجتمع عموماً ، وفي مؤسسات التعليم الجامعي خصوصاً ، وإستخدامها لتطوير القدرة المؤسسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، سواء في تطوير البرامج ، والمناهج ، وتطوير الهيئات التدريسية ، او إدخال التعليم عن بعد ، والتعليم الالكتروني لتحسين نوعية التعليم الجامعي وجودته ومواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي وتطوير وتوزيع اساليب التعليم والتعلم ، وإستخدام تقنية المعلومات في تطوير الإدارة المالية لمؤسسات

التعليم الجامعي لضمان الشفافية ، والمسائلة ، والكفاية والفاعلية ، وبما يواكب التطورات العالمية في هذه المجالات وغيرها [٤٤] .

٤- العولمة

لقد برز بواكير العقد الاخير من القرن العشرين نظاماً عالمياً جديداً ، أطلق عليه – فيما بعد – مصطلح العولمة . هذا المصطلح الذي تردد على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها . حتى غدت "العولمة" وكأنها لازمة لابد منها في كل نقاش ومقال [٤٥] .

حيث شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات الأساسية ، وتتركز أهم عوامل ومسببات التغير التي سادت العالم في الثورة العلمية والتكنولوجية ، والثورة الهائلة في مجالات الإتصالات ، وقد ترتب على تلك المتغيرات نشأة ظاهرة العولمة والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية بما يتعدى الحدود الإقليمية بين الدول والأقطار لاغية بذلك حدود المكان وقيود الحركة والإتصال والتخفف من قيود الوقت والزمان . وكانت المحصلة الرئيسية للعولمة ان مفاهيم ونظم وأساليب التعامل في مختلف مجالات الحياة لم تعد تتناسب مع العصر الجديد ، الامر الذي يوجب البحث في إبتكار وتنمية منظومات جديدة من المفاهيم والنظم المتوافقة مع متطلبات العولمة [٤٦] .

كما تؤكد الشواهد الحياتية المختلفة في علاقات وتفاعل اليوم ، أن هيمنة العولمة لا تقتصر على الجوانب السياسية والإقتصادية والثقافية والإعلامية فقط ، وإنما تمتد إلى السيطرة على جوانب حياة الإنسان المختلفة من خلال السيطرة على مدارك الافراد وبالتالي على عملية تشكيل وعيهم ، والتي يفترض أن يكون الدور الحاسم فيها لوسائط التربية [٤٧] .

ومن هنا تتأكد ضرورة تفعيل دور التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعي بصفة خاصة في إعداد الأفرادما يجعلهم قادرين على التعامل بإيجابية مع ظاهرة العولمة بمساراتها المختلفة صوتاً لثقافتنا وضماناً لبقائنا وعلائنا [٤٨] . بإعتبار أن التعليم هو أداة نقل الثقافة القومية والمحافظة عليها وتطويرها فيجب أن يلعب دوراً حاسماً في تشكيل شخصيتنا القومية والمحافظة عليها من الذوبان في ثقافة العولمة [٤٩] .

ثالثاً :- مشكلات التعليم الجامعي

تؤكد الشواهد أن التعليم الجامعي أصبح غير قادر على المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح والتنمية ، حيث أشارت الكثير من البحوث والدراسات انه يعاني من العديد من المشكلات منها :

١- غياب فلسفة محددة واضحة للتعليم الجامعي .

٢- غياب السياسات التعليمية المعلنة واضحة الأهداف والمعالم .

٣- تقادم التشريعات المنظمة للتعليم الجامعي ، ووجود الكثير من الثغرات فيها .

٤- ضعف إعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وضعف برامج التنمية المهنية لهم .

٥- ضعف الأوضاع المادية والإجتماعية والصحية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

٦- ضعف ارتباط التوسع في التعليم الجامعي بإحتياجات المجتمع وخطط التنمية .

٧- ضعف قيام الجامعات المصرية بدورها في خدمة المجتمع والعمل على تنميته [٥٠] .

٨- تقلص دور الجامعات على إستيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي .

٩- ضعف أداء التعليم الجامعي على الإستجابة للتحديات الإقليمية والعالمية .

١٠- تدني جودة عمليات التعليم والتعلم ، وبالتالي ضعف مخرجات التعليم الجامعي .

١١- البيروقراطية وصعوبة التغيير ، مع المماطلة في إستقلالية الجامعة [٥١] .

١٢- تضخم أعداد الطلاب والتوسع في إنشاء الكليات دون إعداد أو إستعداد .

١٣- استمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب .

١٤- تضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس ، والإنحصار في أعدادهم داخل ذات الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى وتحجبهم عن الإتصال بمدارس فكرية مختلفة مما يضعف المستوى العام لقدراتهم .

١٥- عدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئة التدريس للعمل الجامعي ، وإنصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية ، ومن ثم ضعف الإنتاجية العلمية البحثية لكثير من أعضاء هيئة التدريس من الكتب المؤلفة والمترجمة والبحوث المنشورة .

١٦- تقليدية أعمال اختبار وتقييم الطلاب وإثقالها بالأعداد المتزايدة منهم .

١٧- تقادم التقنيات التعليمية وضعف الموارد المساندة من مكتبات ومختبرات ومصادر للمعلومات وعدم اندماجها في صلب العملية التعليمية .

١٨- التشابة والنمطية في النظم والبرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة في الجامعات المختلفة [٥٢] .

١٩- البنية الهرمية للنظام التعليمي في مصر ، والتي يحتل قمتها التعليم الجامعي ، هذه القمة لا تزال محكومة بما دونها من المستويات التعليمية ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مشكلات ترجع بأسبابها إلى مراحل التعليم قبل الجامعي .

٢٠- وجود القوانين واللوائح المتشددة والتي تحكم إدارة العملية التعليمية وتحد من صلاحيات إتخاذ القرار على المستويات المختلفة .

٢١- أوضاع المناهج وتكنولوجيات التعليم والتي تحتاج لمراجعة ودعم لتحقيق المنافسة الإقليمية والعالمية .

٢٢- ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي مع قطاعات العمل والإنتاج وما يحدث بهما من تغيرات الأمر الذي يحول دون قيام علاقة فاعلة بين التعليم وسوق العمل .

٢٣- وجود مناخ مقيد لحرية البحث العلمي داخل الجامعة والذي يرتبط بواقع ثقافي لم يستطع حتى الآن تحرير التعليم الجامعي من الكثير من القيود المجتمعية المفروضة عليه .

٢٤- ضعف الإنفاق على التعليم الجامعي ، مع توجيه الجزء الأكبر من الميزانية المخصصة لكل جامعة للإنفاق على النواحي الإدارية مرتبات ، مباني ... الخ ، ووجود قيود عديدة على حرية إستخدام الجامعة لمخصصاتها المالية بالطريقة المثلى حيث تتقيد على سبيل المثال حرية الجامعة في نقل المخصصات المالية من بند إلى آخر ، وفي حالة وجود فوائض مالية أو موارد لم تستخدم يتم إعادتها لوزارة المالية وتحرم الجامعة من إستثمارها أو إعادة إستخدامها [٥٣] .

وفي ضوء ذلك تتأكد الحاجة الى إصلاح وتحديث نظم ومؤسسات التعليم بصفة عامة ، والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة لمواجهة هذه التحديات والمشكلات ؛ ومن ثم يجب أن توجه حركته نحو ضرورة الإسهام في بناء المجتمع المأمول .

المحور الرابع: مرتكزات إصلاح التعليم الجامعي

تتعدد المرتكزات التي تعتمد عليها ، وتنطلق منها عملية إصلاح التعليم الجامعي ، فهي بمثابة شروط لازمة لنجاح عملية الإصلاح . ومن اهم تلك المرتكزات :

١- إيمان القيادة السياسية بضرورة إصلاح التعليم الجامعي

تتأثر عملية إصلاح التعليم وتطويره بمدى إيمان القيادة السياسية بأهمية وضرورة إصلاح نظام التعليم في إطار عملية إصلاح شاملة تحتوي جوانب منظومة المجتمع المختلفة ، إنطلاقا من كون التعليم يمثل الركيزة الأساسية للأمن القومي والسلام الاجتماعي ، والأساس الذي تبني عليه وتنطلق منه جهود تحديث وتطوير المجتمع وتنميته ، وفي ذلك يجب أن يتحرك الخطاب السياسي الرسمي في مساري القول والفعل في آن واحد ؛ بحيث لا يقتصر على القول فقط [٥٤] فيما يتعلق باهمية التعليم الجامعي وضرورة إصلاحه ، وكان هذا هو الوضع قبل ثورة ٢٥ يناير حيث كثيراً ما أكد الخطاب السياسي على أهمية التعليم وضرورة الإهتمام بإصلاحه وتطويره ولكن كان ذلك على مستوى القول فقط دون أي وجود فعلى حقيقي لنية الإصلاح فما كانت إلا هتافات غير فاعلة على أرض الواقع ، أما بعد ثورة ٢٥ يناير ، كان من المتوقع حدوث ثورة في كافة انظمة المجتمع نحو الإصلاح حتى تتناسب مع الأهداف التي قامت من اجلها الثورة ومنها النظام التعليمي ، إلا ان ما يؤكده الواقع غير ذلك ؛ فيلاحظ أن التعليم لم يحظى على الأقل بقيمة مكانته وأهميته التي تؤكد ضرورة إصلاحه . فالخطاب السياسي بعد الثورة لم يعطي التعليم أهميته وهذا يؤكد ضعف إيمان القيادة السياسية بالدور الذي يستحقه التعليم بأنه اول سبيل للنهوض بالمجتمع فإذا اراد مجتمع تحقيق النهضة والتقدم فعليه ان يؤمن بأهمية التعليم وضرورة إصلاحه.

٢- الإصلاح المجتمعي الشامل

إن إصلاح التعليم الجامعي ليس إلا جزءاً مندمجاً من عملية إصلاح شاملة وجذرية ، ومن ثم فهو يرتهن بعملية إصلاح سياسية واقتصادية وإجتماعية جذرية [٥٥] . وبالتالي لن يتحقق الإصلاح الكامل لمنظومة التعليم الجامعي في مصر بطريقة مرضية إلا من خلال الإصلاح الشامل في كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما يتناسب مع ثوابت الأمة وطموحاتها التي تواجهها ، حيث لا يمكن النظر للتعليم الجامعي بمعزل عن هذه الجوانب التي تؤثر فيه تاثيراً مباشراً ؛ بحيث يعوق تأخر الإصلاح الشامل في مؤسسات الدولة المختلفة كثيراً من تحقيق الإصلاح المامول لمنظومة التعليم الجامعي [٥٦] . وبالتالي تتطلب عملية إصلاح التعليم الجامعي ما يلي :

أ_ إصلاح سياسي

يمثل الإصلاح السياسي اهم محددات عملية التعليم وإصلاحها وتطويرها ؛ حيث يؤثر السياق السياسي على طبيعة فلسفة التعليم ، والقائمين على وضع سياساته ورؤيته الإستراتيجية وتوفير مصادر تمويله . فبقدر شرعية النظام السياسي ، بقدر ما تتحقق ديمقراطية صنع وتنفيذ السياسات الوطنية ليس في مجال التعليم فقط ولكن في كل المجالات الأخرى [٥٧] . كما يؤدي الإصلاح السياسي إلى تحديد سياسة تعليمية قومية واعية في إطار ديمقراطي سليم تسهم فيها جميع الفئات والهيئات والافراد صاحبة المصلحة في التنفيذ والتطوير [٥٨] . ونجحت ثورة ٢٥ يناير في قيامها بإزالة نظام سياسي فاسد وإيجاد نظاماً سياسياً ديمقراطياً شرعياً بما يمثل إصلاحاً سياسياً ، وبالتالي يتطلب من هذا النظام السياسي تحديد سياسة تعليمية قومية توجه مسار العملية التعليمية نحو الأفضل بما يسهم في بناء المجتمع المأمول .

ب_ إصلاح إقتصادي

حيث يؤدي الإصلاح الإقتصادي بما يحققه من تزايد مستمر في معدل النمو العام وفي الناتج المحلي الإجمالي إلى توفير التمويل اللازم لعملية إصلاح التعليم ، وتطوير المناهج الدراسية ، والتوسع في إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وتوفير مستلزمات المعامل والمكتبات الجامعية ، وتوفير المستلزمات اللازمة لترقية البحث العلمي وتحقيق النمو المهني والاكاديمي لأعضاء هيئة التدريس [٥٩] . اما الركود الإقتصادي يؤدي إلى ضعف الميزانية المخصصة للتعليم ، وبالتالي ضعف مستوى الخدمة التعليمية المقدمة ، ومن ثم ضعف مستوى الخريج وقصور دوره في تحقيق التنمية المنشودة .

وتشير دلالات الواقع تدهور الإقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ، مما قد يؤثر سلباً على مقدار المخصصات المالية للتعليم الجامعي ، ونتيجة لما يحتله التعليم من أهمية بإعتباره من أولويات النهوض بالمجتمع يجب توفير التمويل اللازم للنهوض به ، ويتطلب ذلك تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي من خلال الربط بين التعليم الجامعى ومؤسسات الخدمات والإنتاج ، والبحث عن موارد إضافية للتمويل ، وترشيد أوجه الإنفاق وفقاً لفقه الأولويات .

ج- إصلاح إجتماعي

يتعلق هذا الجانب بمنظومة القيم والعادات السائدة في المجتمع وارتباطها وتأثيرها على التعليم ، وبنظرة أفراد المجتمع لكل من العلم والتعليم والعلماء . ذلك لأن شيوع الوجه السلبي لها يلقي بظلاله المعوقة على مسيرة نظام التعليم [٦٠] .

ومن الجدير بالذكر ان المجتمع المصري قبل وبعد ٢٥ يناير مازال يعاني من تدهور اجتماعي ، حيث تتزايد معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي مما يؤدي إلى إقبالهم على اعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم ، فينعكس ذلك على مكانة التعليم الجامعي بالسلب ومدى تقبل المجتمع للتعليم بما يعوق

مسيرة النظام التعليمي . ومن هنا يجب على المجتمع ألا يرسخ وجهات نظر خاطئة تجاه التعليم بأن يجعل التعليم نقطة فارقة في حياة كل شخص متعلم عن آخر غير متعلم وبالتالي إرساء قيمة ومكانة التعليم في المجتمع . كما يعاني المجتمع من تزايد معدلات الفقر ، وإنخفاض مستوى المعيشة بالقدر الذي لا يستطيع فيه الكثيرين توفير حاجتهم الأساسية ومنها التعليم ، وهذا يلقي بظلاله على مسئولية الدولة في الإلتزام بمبدأ مجانية التعليم ، وإتاحة فرص تعليمية متكافئة لكافة أبناء المجتمع بما يسهم في الحراك الإجتماعي وبالتالي تحقيق العدالة الإجتماعية.

٣- إصلاح النظام التعليمي ككل

يتوقف إصلاح وتطوير التعليم الجامعي على جودة آداء التعليم قبل الجامعي ، الذي تمثل مخرجاته المدخلات الأساسية للتعليم الجامعي وبالتالي يجب ان تتم عملية الإصلاح بالتنسيق والتكامل مع إصلاح شامل للتعليم قبل الجامعي .

٤- شمولية تطوير التعليم الجامعي

من المعلوم ان أي نظام تعليم يتكون من مكونات تتكامل مع بعضها في وحدة تامة . ولما كان الكل اكبر من مجموع الاجزاء ، فإنه من المرجح ان يقود إصلاح الجزء الى خيبة أمل ،؛ فالإصلاح الجزئي وغياب العمل الشمولي في الماضي قد حرم المجتمع من اكتساب قدرة مؤثرة تقود الى عملية الإصلاح والتطوير . مما يستوجب الإقلاع عن محاولة التغيير والإصلاح في أحد مكونات النظام التعليمي الجامعي بعيداً عن بقية المكونات ؛ فيما يعرف بسياسة ترقيع الثوب البالي [٦١] وبالتالي يجب ان تشتمل عملية الإصلاح كافة مكونات التعليم الجامعي من حيث الفلسفة ووضع لأهداف ، والطلاب ، وأعضاء هيئة التدريس ، والإدارة الجامعية ، والبحث العلمي ، والتمويل ... إلخ .

٥- علو الهمة والإخلاص في العمل

يجب أن يمثل تحقيق تقدم ورفعة شأن الوطن هم كل فرد من افراد المجتمع ، يعلي من همته بما يدفعه إلى العمل الجاد لتحقيق هذا المأرب متحلياً بالإخلاص في عمله بما يحقق صالح الوطن [٦٢] . حيث أثبتت ثورة يناير أن أبناء المجتمع المصري لديهم هم مجتمعي هو (إصلاح المجتمع) تحدوا في سبيل تحقيقه الكثير من الصعاب الذين تجاوزها لأنهم كانت لديهم الرغبة والإرادة والإخلاص للوطن .

المحور الخامس: رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الجامعي

وبناء على ما سبق تأتي أهمية تقديم رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الجامعي لمواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه التعليم الجامعي لتفعيل دوره في تحقيق المجتمع المأمول بعد ٢٥ يناير ، وتحتوي الرؤية المقترحة على عدد من المحاور تعد بمثابة مسارات للحركة بما يؤدي الى إصلاح التعليم الجامعي ، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: فلسفة التعليم الجامعي

إن نجاح نظام التعليم يستلزم انطلاقه من فلسفة تربوية واضحة ومحددة تعكس فلسفة المجتمع ومشروعه الحضاري ، ولذا يصبح ضرورياً العمل على صياغة فلسفة تربوية شاملة وواضحة ، منبثقة من فلسفة المجتمع ومبادئه وتوجهاته ، والمقصود بفلسفة الجامعة هنا هي تلك القاعدة الفكرية التي تقوم عليها الجامعة وتعمل في إطارها [٦٣] .

– وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الإطار الفلسفي للتعليم الجامعي على النحو التالي :

١– التأكيد على ضرورة إعادة النظر في مراعاة المتغيرات العالمية والمحلية عند رسم السياسة التعليمية للمستقبل وتحديد فلسفة التعليم المطلوبة للتعامل مع تلك المتغيرات

٢– بذل كافة السبل لبلورة فلسفة التعليم الجامعي وصياغتها في رؤى مستقبلية لمواجهة المتغيرات التي تواجه منظومة التعليم الجامعي .

٣– التأكيد على فلسفة التحول من ثقافة التلقين والحفظ الى ثقافة التعليم الابتكاري الناقد .

٤– التوصل إلى رؤية مستقبلية لحل مشكلة التوازن بين الكم والكيف في التعليم الجامعي .

٥– ضرورة ربط السياسة التعليمية في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي بالمرحلة الجامعية .

٦– دعم استقلال الجامعات مالياً وإدارياً واكاديمياً في ضوء الإستقرار المطلوب للسياسات والخطط التعليمية مع التأكيد على الحرية الأكاديمية المسئولة لعضو هيئة التدريس .

٧– التأكيد على أن التعليم الجامعي ليس عملية خدمية ولكن عملية إنتاجية من الطراز الأول وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة [٦٤] .

٨– التأكيد على الربط بين النظام التعليمي وسوق العمل بما يحقق التوافق بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع .

٩– عدم إقتصار الجامعة على إعداد الخريجين وإجراء البحوث ، وإنما تتجاوز ذلك إلى الإهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدمات للمجتمع من خلال الخدمات الإستشارية عن طريق فتح مكاتب إستشارية متخصصة مثل مراكز الخدمة العامة والوحدات ذات الطابع الخاص [٦٥] .

١٠– الحفاظ على خصائص المجتمع ، والتوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية والإنفتاح على العالم الخارجي .

١١- التأكيد على المرجعية الإسلامية للممارسات والقيم التي تعمل الجامعة في ضوئها .

١٢- التأكيد على مبدأ مجانية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، والعدالة الإجتماعية .

المحور الثاني: أهداف التعليم الجامعي

ويمكن تحديد أهداف التعليم الجامعي على النحو التالي:

١- تكوين الموارد البشرية تكويناً علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً متكاملاً ومتوافقاً مع متطلبات العصر ومتغيراته بما يؤهلها لتنمية المجتمع .

٢- توظيف البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية وإستحداث تقنيات تسهم في حل مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .

٣- تعظيم دور مؤسسات التعليم الجامعي كمراكز تعليم وتثقيف تشع مساهمتها العلمية والفكرية على العالم مع الإحتفاظ بالهوية المصرية والإنتماء القومي [٦٦] .

٤- إعداد متخصصين اكفاء في مختلف التخصصات ، ذوي مهارات عالية لعالم سريع التغير قائم على المعرفة وتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي ، واعين ومهتمين ، متمسكين بالقيم الأخلاقية الفاضلة لديهم .

٥- إعداد مواطنين قادرين على الإسهام الفعلي في تحقيق تنمية المجتمع وتطويره .

٦- إعداد باحثين وعلماء وخبراء ذوي كفاءة علمية عالية .

٧- إرساء مقومات ثقافية عربية إسلامية ، منفتحة للتطوير والتجديد وتنوع الرؤى والعمل على نشرها في المجتمع [٦٧] .

٨- تكوين المواطن المعتز بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده ، المتمسكة بهويته ، الملتزم بالواجبات والقوانين ، والمساهم في الحياة الديمقراطية .

٩- نشر ثقافة التعلم والعمل بروح الديمقراطية ، وتنمية الوعي السياسي ، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر داخل الجامعة .

١٠- تعميق وترسيخ قيم الإنتماء والولاء والوطنية داخل الجامعة [٦٨] .

ولقد تم تحديد أهداف التعليم الجامعي في المادة (١) من قانون تنظيم الجامعات على النحو التالي :

١- المساهمة في رقي الفكر والتقدم العلمي وتنمية القيم الإنسانية .

٢- تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات .

٣- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة .

٤- الاهتمام ببعث الحضارة العربية والتراث الخارجي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة .

٥- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية [٦٩].

المحور الثالث: الطلاب

يمثل الطلاب أحد الأركان الأساسية في البنيان الجامعي فهم محور الإهتمام الرئيسي للجامعة ومن هنا لابد من إيلاء هذا العنصر الأهمية اللازمة والكافية ، وذلك بداية من عملية الإختيار والقبول والإحاطة بالرعاية .

وهناك بعض النقاط التي يجب مراعاتها بالنسبة لقبول الطلاب ورعايتهم ويمكن تحديدها على النحو التالي :

١- أن تهيئ الجامعات كافة الإمكانات المناسبة لإستقبال الطلاب ، بما يضمن توفير البيئة العلمية المشجعة ، وتوفير الأنشطة التي تكشف عن مواهب وميول واتجاهات وقدرات الأفراد .

٢- أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات أعداد الطلاب بكل كلية وكل قسم سنوياً وفقاً للطاقة الإستيعابية لكل جامعة [٧٠] .

٣- أن يراعى في تحديد تلك الأعداد إحتياجات القوى العاملة التي تحددها خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية موزعة تبعاً لكل نشاط اقتصادي وتبعاً للمهن المختلفة .

٤- تطوير معايير القبول بالتعليم الجامعي لتشتمل على مجموع الدرجات في الشهادة الثانوية العامة (أو ما يماثلها) كمعيار أساسي للقبول بالإضافة إلى الدرجات المؤهلة التي تحددها كل كلية للقبول بها .

٥- توفير الإرشاد المهني للطلاب ومساعدتهم في إختيار التخصص .

٦- العناية بالإرشاد الأكاديمي للطلاب ومساعدتهم على حسن تنفيذ الخطة الدراسية .

٧- العناية بالخدمات الطلابية بما في ذلك حفز النشاط الموازي أو اللامنهجي للطلاب .

٨- متابعة ومراجعة نظام تقييم التحصيل الدراسي للطلاب في كل مساق .

٩- دراسة إتجاهات الطلاب نحو العملية التعليمية قبل التخرج .

١٠- الأخذ بنظام التقييم الطلابي للعملية التدريسية في كل مساق ولكل عضو هيئة تدريس [٧١].

١١- تشجيع الطلاب للمشاركة في الإتحادات الطلابية بما ينمي لدى الطلاب قيماً وعادات وسلوكيات سليمة نحو المشاركة والديمقراطية .

١٢- ضرورة ارتباط النشاط السياسي داخل الجامعة بالنشاط الحزبي ، مما يؤدي إلى توفير مناخ للتنافس بين التيارات السياسية لطرح توجهاتها وأفكارها [٧٢] .

١٣- تفعيل اللائحة الطلابية ٢٠٠٧ ، والتي تستجيب لحاجات الطلاب وتتيح لهم فرص الممارسة السياسية الديمقراطية في الجامعة .

١٤- إتاحة الفرص للطلاب جميعهم في حق الترشيح والتصويت دون وضع القيود التي تحول دون ذلك .

١٥- الحرص على إقامة إنتخابات الإتحادات الطلابية في جو ديمقراطي يتسم بالعدالة والمساواة بين كل المرشحين من الطلاب [٧٣] .

المحور الرابع: أعضاء هيئة التدريس

يعد أعضاء هيئة التدريس عصب العملية التعليمية . وبصلاح اوضاعهم ينصلح حال الجامعة ، حيث لا يمكن تحقيق أي إصلاح أو تطوير للتعليم الجامعي دون وجود أعضاء هيئة تدريس متميزين فهم محور نجاح أي محاولة لإصلاح التعليم الجامعي .

- وفي ضوء ذلك يتمثل مسار الإصلاح فيما يخص أعضاء هيئة التدريس من خلال ما يلي :

١- العمل على حل مشكلة النقص الواضح في أعداد أعضاء هيئة التدريس في معظم كليات الجامعات بوضع خطة زمنية لإستكمال هذا النقص عن طريق التعيين .

٢- تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من المعيدين والمدرسين المساعدين وفق معايير مقننة تأخذ في إعتبارها المؤهلات العلمية التدريسية والبحثية والجوانب النفسية والإجتماعية .

٣- الاهتمام بتنمية القدرة التعليمية والتدريسية لأعضاء هيئة التدريس الحالية عن طريق تنظيم وتكثيف المهمات العلمية قصيرة المدى لكي تتاح لهم الفرصة للإطلاع على أحدث التطورات العلمية في مجال تخصصهم .

٤- توفير فرص الإتصال المنظم بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وبين مراكز البحث العلمي المحلية والعالمية وذلك يتطلب توسيع نطاق التعاون العلمي بين الجامعة والجامعات الأجنبية [٧٤] .

٥- تلبية إحتياجات هيئة التدريس من الوسائل والتقنيات والوسائط المتعددة والتي تعين على تجويد عملية التدريس .

٦- تطوير الإعداد الأكاديمي للهيئة التدريسية وفق برامج معتمدة اكاديمياً ومعايرة عالمياً .

٧- وضع معايير أخلاقية وضوابط علمية ومهنية لإختيار أعضاء هيئة التدريس وفق أفضل النظم المتبعة في جامعات العالم [٧٥] .

٨- تطبيق الرعاية الصحية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين من نظام تأمين صحي شامل

٩- التنمية المهنية المستمرة لإمكانيات عضو هيئة التدريس تربوياً وبحثياً ودعمه مادياً ومعنوياً وأدبياً .

١٠- منح الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والمهمات العلمية وورش العمل بما يسهم في تنمية قدراتهم العلمية والبحثية [٧٦] .

١١- تهيئة بيئة ظروف عمل مساعدة لإبداع هيئة التدريس تتمثل في حريتهم وإستقلالهم في عملهم العلمي الأكاديمي والإداري ، ودعمهم بكافة الإمكانات الازمة للتدريس والبحث .

١٢- وضع ضوابط معيارية لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم [٧٧] .

١٣- توفير الحرية الاكاديمية لأستاذ الجامعة ، لكي تكون الجامعة ميداناً للبحث العلمي ، وتنعكس هذه الحرية الإكاديمية على طلابهم بشكل أو بأخر في كل المجالات .

١٤- تشجيع أعضاء هيئة التدريس الطلاب للمشاركة في أنشطة الإتحادات الطلابية .

١٥- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للقيام بدورهم في تدعيم الإتجاهات السياسية الإيجابية لطلابهم من خلال بعض المناقشات السياسية في المجتمع في جو يتسم الحرية والديمقراطية [٧٨] .

المحور السابع: الإدارة الجامعية

تتم إدارة الجامعة من خلال جهازين: الجهاز الأكاديمي والجهاز الإداري ، فالجهاز الأكاديمي بالجامعة يمارس بعض الأعمال الإدارية ، إلى جانب الأعمال العلمية البحتة . أما الجهاز الإداري ، فلا يمارس إلا الأعمال الإدارية والفنية [٧٩] .

وإذا كان العمل الأكاديمي في الجامعة هو أساس الجامعة وموضوعها الرئيسي ، فإن العمل الإداري هو الذي يهيئ البيئة الصالحة ، والمناخ الملائم لأداء العمل الاكاديمي ونجاحه ، ولذلك برأس الأكاديميون الجهاز الإداري في الجامعة . وهكذا يتداخل الجهاز الإداري في الجامعة ، لأنهما يعملان على أرضية مشتركة ، لتحقيق أهداف محددة

وعليه ، فمن الضروري توافر جهاز إداري كفء يتولى قيادة الجامعة وتسيير شئونها .

ويتطلب الإصلاح في إدارة التعليم الجامعي التعامل مع كل من الموضوعات التالية :

١- إنتخاب القيادات الجامعية في ضوء معايير علمية عالمية لإختيار القيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية .

٢- تكوين هيكل إداري عالي الكفاءة لتيسير الإجراءات الإدارية وسرعتها بما يحقق أهداف الجامعة ، وتلافي مخاطر التضخم الإداري .

٣- صياغة برامج لتطوير مهارات القيادة والإدارة والتخطيط الإستراتيجي لقيادي الجامعة وإداريها ، مع توفر آليات للتطبيق الفعلي لها في أرض الواقع .

٤- توفير الحوافز المادية والمعنوية لإستقطاب وتشجيع الكفاءات القيادية الجامعية .

٥- توظيف البحث العلمي في تطوير الإدارة والقيادة الجامعية وعلاج مشكلاتها .

٦- إعتماد لجنة من الكفاءات الادارية والقيادية تتولى مسئولية التطوير الدوري للعمـــل الاداري والقيادي بالجامعة لتحسين جودة ومستوى الاداء [٨٠] .

٧- إنشاء وحدة متخصصة تتبع لكلية علوم الإدارة وتكون مهمتها تطوير النظم الإدارية بالجامعة وإعداد الكوادر الإدارية المتخصصة القادرة على توجيه الطاقات والإمكانات الفكرية والمادية المتاحة لخدمة المجتمع وإستجابتها لما يحدث حولها من تغيرات وحرصها على تـــوفير المنـــاخ الذي يشجع على العمل [٨١] .

٨- تطوير النظم الإدارية ونظم إدارات شئون الطلاب ورعاية الشباب من أجل تحسين الخدمات المقدمة للطلاب وضمان حسن معاملتهم سواء أثناء الدراسة أو بعد التخرج .

٩- تطوير الهيكل الإداري للجامعة بما يسمح بإنشاء وحدة للبحوث والتطوير والمراقبة لتطـــوير كل عناصر العمل الجامعي والفصل في هذا الهيكل الجامعي بين الوحدات الإدارية والوحدات التعليمية والوحدات الخدمية [٨٢] .

١٠- ضمان إستقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية سواء فب حقها في إختيـــار اعضـــاء هيئـــة التدريس أو الطلاب أو وضع المناهج والبرامج الدراسية وكذلك توزيع الإعتمادات والموارد المالية المتاحة وفقاً لرؤيتها .

١١- تطبيق لا مركزية الإدارة الجامعية وتوسيع سلطات المجالس الجامعية .

١٢- تطوير إدارة الجامعات بإستخدام الإدارة الإلكترونية .

١٣- ضمان تحقيق المشاركة الواسعة والتفاعل الحقيقي من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التـــدريس في إدارة الجامعة [٨٣] .

١٤- إتباع الإدارة الجامعية أسلوب ديمقراطية إتخاذ القرار ، وذلك من خلال تقلد المناصب القيادية بالإنتخاب الحر خاصة على مستوى الكليات ، ويكون للطلاب دور تدعيمي في ذلك .

١٥- إتاحة الفرصة لمشاركة الطلاب في عملية إتخاذ القرار الجامعي ، وذلك بإختيار بعض الطلاب بعض مجالس الكلية ، وخاصة التي تتناول الشئون الدراسية والطلابية [٨٤] .

- وتؤكد كثير من الدراسات أن من اهم جوانب إسترتيجية إصلاح التعليم الجامعي هو تحديث الإدارة الجامعية من خلال مجموعة من الآليات :

١- التركيز على إرسال البعثات ، أو تشجيع الدورات التدريبية في مجال إدارة المؤسسات العلمية ، أو إستقدام الخبراء .

٢- تطبيق مبدأ الكفاءة والجدارة في تولي مواقع الإدارة الجامعية ، وتجنب أي تدخل من خارج المؤسسة الأكاديمية ، وإعتبار التاريخ الشخصي الذي يؤكد على النزاهة والحرص على أخلاقيات العلم وإشاعتها معياراً لا يقل أهمية عن التاريخ العلمي .

٣- إعتماد آلية الإعلان المفتوح ، والتقدم الحر للوظائف الجامعية حسب شروط ومعايير محددة ترتبط بنوع الوظيفة ، وتكوين لجان متخصصة على أعلى مستوى علمي للاختيار بين المتقدمين والمرشحين على السواء ، واشتراط التفرغ الكامل للوظائف القيادية العليا في الجامعات مع تقديم التعويض المالي المناسب ، حتى يحقق هذا التفرغ النتائج المتوقعة لعمليات التطوير والحفاظ على إيقاعها المضطرد ، يضاف إلى هذا ضرورة أن يكون تعيين القيادة الجامعية تعاقدياً ، ومرتبطاً بخطة معينة في التطوير ، ويصبح بالتالي بقاء القيادة أو عدم بقائها مرهون بتنفيذ برامج التطوير للمشروع والنجاح في أدائها .

٤- إعادة تقسيم الجامعة على أساس الأقسام العلمية وليس على أساس الكليات ، وهو ما يعني دمج الأقسام في الجامعة الواحدة بدلاً من تقسيمهم على كليات مختلفة .

٥- إستقلال الإدارة الجامعية في قرارتها ، وحريتها في تحقيق أهدافها الأساسية ، بعيداً عن أية ضغوط سياسية او إجتماعية أو إقتصادية من خلال إنشاء مجلس امناء لكل جامعة يضع التوجهات الإستراتيجية للجامعة ، ويشرف على أداء مجلس الجامعة في تنفيذها ، على أن يشارك في عضويته المجتمع المدني .

٦- إعادة تخطيط قطاعات التعليم بالجامعة لتواكب التطور الإداري بإضافة قطاعات للجودة والمصادر التعليمية والتخطيط والتطوير بالإضافة للقطاعات التقليدية وهي شئون الطلبة والتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

٧- تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في تحديث الإدارة الجامعية بتجاوز الأنظمة الورقية واليدوية .

٨- تحقيق مشاركة اكبر للطلاب ، والخريجين واولياء الأمور في تقييم أداء المؤسسة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس من خلال إنشاء وتفعيل دور الإتحادات وروابط الطلاب والخريجين وأولياء الأمور [٨٥].

المحور الثامن: المناهج وعمليات التدريس والتعلم

نجد أن إصلاح التعليم الجامعي يعتمد بصورة رئيسية على التميز في وضع المناهج وتنويع البرامج وعمليات التدريس والتعلم ، وإلى تفعيل العلاقات الكامنة بينهما ؛ حيث يتطلب ذلك :

١- إستحداث مقررات دراسية خاصة في السنة الأولى من التحاق الطلبة بالجامعة والتي تساعد الطالب على زيادة فاعلية وكفاءة جهوده التعليمية مثل إدارة الوقت ومهارة التفكير الناقد ومهارة الإتصال .

٢- النظر جدياً في كيفية إدخال نظام الساعات المعتمدة وإدخال نظام المقررات الإختيارية للطلبة مع المقررات الإجبارية ، وتوجد كليات يمكن ان يبدا بها فوراً إنطلاقاً من مبدأ المرونة في الكيانات الجامعية [٨٦] .

٣- تطوير المناهج الدراسية بشكل دوري لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي ومستجدات العلوم في ضوء إرتباطها بالإحتياجات والمشكلات الفعلية للمجتمع .

٤- التعديل المستمر للخطط والبرامج التعليمية لضمان جودة النوعية والمنتج الجامعي

٥- إنتقاء إستراتيجيات التدريس التي تناسب المناهج الاكاديمية وفقاً لمعايير الجودة والأداء العالمية.

٦- التوسع في إستخدام التقنيات التعليمية الحديثة كالوسائط المتعددة وحسن توظيفها في عمليات التدريس والتعلم .

٧- تضمين مفردات الوظائف والمهن المطلوبة في مناهج وبرامج التدريب بالجامعة ، لتحقيق الربط بين الجامعة والمجتمع .

٨- ان تتيح المقررات الدراسية المجال لمناقشة قضايا ومشكلات الطلاب التعليمية والمجتمعية الانية والمستقبلية ، وذلك لتفادي سلبيات المناهج الخفية [٨٧] .

٩- الاهتمام بتدريس اللغة العربية بشكل مكثف يجعلها مكوناً أساسيا في البناء المعرفي للشخصية المصرية .

١٠- أن تتيح المناهج والمقررات الدراسية المجال لمناقشة القضايا السياسية لتنمية الوعي السياسي لدى الطلاب .

١١- استحداث مقررات دراسية تستعرض شخصيات سياسية تتميز بالإنتماء للوطن والقدوة الحسنة في بعض المقررات التي تسمح طبيعتها بذلك .

١٢- تفعيل مادة حقوق الإنسان المقررة على كل طلاب الكلية وتخصيص جزء بها عن الاحزاب السياسية ودورها وكيفية الإشتراك بها [٨٨] .

١٣- الإهتمام بتدريس اللغات الأجنبية والحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة .

١٤- الإهتمام بتدريس مقررات في التربية الدينية والقيم الأخلاقية ، وكذلك مقررات في التاريخ والتراث الحضاري لتأصيل الهوية الوطنية والقومية للفرد [٨٩] .

١٥- الإبتعاد عن الأنماط التقليدية في التدريس ، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة مع التأكيد على اسلوب الحوار والمناقشة العلمية ، وطريقة التعلم التعاوني ، والعصف الذهني ، مما يعمل على قيم الديمقراطية ، وحرية الرأي والتعبير والتفكير [٩٠] .

١٦- التنوع في الطرائق التدريسية على نحو يؤدي الى صقل مواهب الطلاب وتشجيعهم على البحث والتعلم الذاتي وتنمية قدراتهم على الإبداع والإبتكار .

١٧- الإعتماد على الوسائل التكنولوجية في عمليات التدريس مثل الدوائر التليفزيونية المغلقة وآلات العرض وغيرها .

١٨- إنشاء مركز للوسائل التعليمية بالجامعات يكون مهمته وضع وتنفيذ البرامج الخاصة برفع كفاءة عملية التدريس ، كما يتولى اجراء دراسات على الوسائل التعليمية المستخدمة في التدريس بهدف تقييمها وتطويرها بما يحقق اكبر فائدة ممكنة [٩١] .

١٩- تغيير فلسفة التقييم والإمتحانات الحالية والتي تقيس ما يقوله أو يحفظه الطالب و بفلسفة بديلة تقوم على قياس وتقييم ما يستطيع الطالب ان يفعله وما يملكه من مهارات ، وهو ما يتطلب تطوير الإختبارت والامتحانات لتقويم اداء الطلبة بحيث تتوافق مع الأهداف التعليمية ، وتتلاءم مع احتياجات قياس القدرات المعرفية والمهارات المتنوعة للطالب ، مع الإلتفات للإستجابة للتطورات المعرفية المتلاحقة ، خاصة وإن تطور تقنيات المعلومات يوفر فرصة طيبة لإعداد نماذج متعددة ومتطورة لأسئلة الإمتحانات وتصحيحها إلكترونياً [٩٢] .

المحور التاسع: الدراسات العليا والبحث العلمي

ترجع اهمية الدراسات العليا من أنها تعتبر مصدراً لتخريج اجيال جديدة من الباحثين المتميزين ، وأعضاء هيئة التدريس المؤهلين والقادرين على ربط البحث الاكاديمي بتنمية المجتمع ، ولذلك نجد أن تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا تعتبر من أهم اهداف أي إستراتيجية حقيقية لإصلاح وتطوير التعليم الجامعي ، وهو ما يتطلب إحداث تغيير جذري في نظم وبرامج الدراسات العليا والذي يمكن تحقيقه من خلال ما يلي :

١- تشجيع قيد الطلاب بالدراسات العليا ؛ من خلال تقديم التسهيلات المطلوبة للتسجيل ، والحد من مصروفات الدراسات العليا .

٢- نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع ، والسعي لتوفير بيئة حاضنة ومشجعة للبحث العلمي .

٣- إنتقاء الدارسين بالدراسات العليا وفق مهارات وقدرات إبداعية وابتكارية .

٤- الإرتقاء بقدرات طلاب الدراسات العليا والباحثين [٩٣] .

٥- تصميم برامج للدراسات العليا تعتمد في تنفيذها على نظام القنوات العلمية مع الجامعات الاجنبية ذات المكانة المتميزة وتساير مشكلات المجتمع .

٦- التوسع في البعثات الداخلية والخارجية والإشراف المشترك ، وتقدير الكوادر العلمية الوطنية المتخصصة .

٧- بناء قاعدة بحوث مستقبلية تستند إلى مسوح واقعية تغطي كافة مجالات الدراسات الإنسانية والتطبيقية وفقاً لأولويات وطموحات المجتمع .

٨- التوسع في عقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية بين الأقسام المتماثلة في الجامعة والجامعات الأخرى ومراكز البحوث ؛ لتدعيم العلاقات العلمية وتأصيل الإنتاج العلمي.

٩- زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي وتحديد أولويات الانفاق وفق خطط مدروسة .

١٠- إنشاء مراكز بحوث متميزة داخل الجامعة ، تخضع لتخصصات الأقسام في الكليات ، وتقدم خدماتها للباحثين وصناع القرار ، وللمؤسسات المختلفة في البيئة المحلية والاقليمية والعالمية [٩٤] .

١١- دعم وتنمية نظم الدراسات العليا وآليات البحث العلمي ، وربطها بإحتياجات خطة التنمية الشاملة ، والإهتمام بالدراسات البينية والبحوث التطبيقية والعلوم المستقبلية [٩٥].

١٢- ضرورة وجود خريطة بحثية بكل جامعة ، مرتبطة بمشكلات التنمية للبيئة المحيطة ، ويتم تعديلها وفقاً للمتغيرات ، على أن تكون منبثقة من الخريطة البحثية على المستوى القومي ، على ألا تكون هذه الخريطة قيداً على المبادرات البحثية المبدعة ، وبحيث تشجع على البحوث التي تعتمد على التفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة مما يؤدي إلى التقارب اكثر واقعية في معالجة المشكلات البيئية والمجتمعية .

١٣- تطوير برامج بحثية تقوم بها فرق بحثية لتنفيذ محاور متكاملة لدراسة قضايا متعددة الجوانب ، والسعي لتطوير آليات تدريب الباحثين في هذه القضايا ، وهو ما يدعم عملية تكوين مدارس علمية من خلال التركيز على موضوعات او مشكلات محددة يتجمع حولها طلاب الدراسات العليا ، ويمكن لهم ان يحصلوا بمقتضاها على درجات علمية (ماجستير – دكتوراه) [٩٦] .

المحور العاشر: التمويل

تم الإشارة سابقاً أن هناك قصور ونقص في تمويل التعليم الجامعي ، وبالتالي يمثل ذلك عائقـــاً في أي جهود لإصلاح التعليم الجامعي ، كما أن محاور الإسترتيجية المقترحة تقتضي توافر التمويل الكـــافي لكي يكون التعليم الجامعي قادرا على الوفاء بها .

– وفي ضوء ذلك تتمثل مسارات تحسين تمويل التعليم الجامعي فيما يلي :

١– مضاعفة الإنفاق على التعليم الجامعى وضخ إستثمارات ضخمة في هذا المجـــال ، مـــع تشـــجيع القطاع الخاص والأهلي على المساهمة في هذا الإنفاق .

٢– البحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم الجامعي [٩٧] .

٣– بناء قاعدة بيانات متكاملة عن الموارد المالية المتاحة والمطلوبة للجامعة .

٤– التحديد الدقيق لأوجة الانفاق وفق اولويات محددة ذات أهمية عالية .

٥– تنفيذ عمليات الإنفاق في الجامعة بما يتناسب مع الموارد المتاحة .

٦– السعي لزيادة التمويل الخارجي للجامعة من خلال المؤسسات الوقفية والمنح والعقود مع القطاع الخاص .

٧– تقديم برامج لخدمة المجتمع على شكل دورات ، تخصصات ، اسشارات ، بحيث تدر دخلاً مناسباً للجامعة [٩٨] .

٨– دعم موازنة الجامعة بما يحقق توفير نفقات لشراء الخامات وتشغيل الأجهزة والمعامـــل والـــورش بكفاءة ، مع التقييم المستمر لأدائها ، بما يحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية .

٩- ضرورة توافق النظام المالي مع متطلبات العام الدراسي حتى لا يكون هناك إهدار للموارد ، مع ضرورة وضع نظام مالي يحقق سهولة تنفيذ العملية التعليمية وتحديد جوانب المصروفات والإيرادات والخدمات والعائد .

١٠- الربط بين الجامعة والقطاع الخاص وإشراك رجال الأعمال في المجالس الجامعية والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص وإدارات الجامعات المختلفة .

١١- دراسة إمكانية إيجاد مصادر تمويل للتعليم الجامعي بواسطة سندات تعليم او جمعيات تعاونية يمكنها إمداد الطالب بإحتياجاته خلال فترة الدراسة على أن يقوم بتسديد هذه النفقات بعد تخرجه وإلتحاقه بالعمل [٩٩] .

المحور حادي عشر: خدمة المجتمع

تلعب الجامعات دوراً هاماً في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، حيث تقوم بتنميته في الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ويمكن أن تمارس الجامعات دورها في خدمة المجتمع وتنميته من خلال :

١- إعداد القوى البشرية المؤهلة بالكم والكيف المطلوبين للإسهام في تنمية المجتمع من خلال قدرته على موجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية .

٢- تحقيق شراكة فعالة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية .

٣- تقديم الإستشارات العلمية لجميع مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية .

٤- تنظيم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج بهدف تدعيم أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدامة .

٥- القيام بالبحوث والمؤتمرات والندوات التي تركز على القضايا والمشكلات المجتمعية بهدف ايجاد حلول لمثل هذه المشكلات

٦- القيام بالبحوث التي تسهم في زيادة الانتاج ، وتحسين مستوى الخدمات ، ومن ثم تنمية المجتمع .(١٠٠)

٧- مواءمة مشروعات الجامعة وخطط تطويرها لإحتياجات خطط التنمية .

٨- ربط التعليم الجامعي بإحتياجات ومتطلبات سوق العمل مما يؤدي تقليل الهدر من التعليم الجامعي وخفض معدلات البطالة .

٩- ربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع وقضاياه ومشكلاته .

١٠ – عقد دورات تدريبية وتثقيفية لمختلف فئات المجتمع في شتى فروع المعرفة مثل (برامج محو الأمية – برامج لتنمية الوعي السياسي – برامج الوعي البيئي) .

١١- المساهمة في تعديل نظام القيم والإتجاهات بما يتناسب مع الطموحات التنموية في المجتمع [١٠١] .

١٢- تفعيل آليات وعمليات التنشئة السياسية والإجتماعية ، وبلورة مفاهيم وقيم ومشاعر المواطنة والولاء والإنتماء ، على أسس قوية من قيم الحوار ، والمبادرة وتقدير المسئولية ، والعمل الجماعي ، وما إلى ذلك من قيم وممارسات تسهم مجتمعة في صياغة قواعد ومسارات عمليات الحراك الإجتماعي والمشاركة المجتمعية ؛ فتؤدي بذلك إلى إستقرار المجتمع وتقوي من دعامات تماسكه وتجانسه [١٠٢] .

١٣- تقديم الجامعات خدمات طبية تتمثل في إقامة قوافل طبية بالتعاون مع وزارة الصحة ، مع تقديم أدوية مجانية للحالات التي يتم الكشف عناه ، وتحويل الحالات التي تحتاج إلى إجراء جراحات وعمليات لمستشفيات الجامعات لتقديم الخدمة الطبية مجاناً .

١٤- عقد الجامعات لقاءات ودورات للتوعية والتثقيف الصحي للوقاية من الإصابة بالأمراض المنتشرة .

١٥- عقد الجامعات لقاءات ودورات للتوعية والتثقيف الغذائي ومقاومة التلوث وعلاقته ببعض الأمراض المنتشرة ، وسبل الوقاية .

المراجع

١- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار: ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم ، تقارير معلوماتية ، مجلس الوزراء ، السنة الخامسة ، العدد ٥٠ ، فبراير ٢٠١١ ، ص٣ .

٢- المرجع السابق ، ص٣ .

٣- محمد صبري الحوت: اصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٧ .

٤- مصطفى عبد العظيم: رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في الجماهيرية الليبية ، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية بالزقازيق ، أنظمة التعليم في الدول العربية " التجاوزات والأمل " ، المجلد الثاني ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩ ،ص٢٢٧ .

٥- محمود أحمد شوق: تكوين عضو هيئة التدريس بكليات التربية ودوره في الإصلاح التربوي ، مؤتمر دور كليات التربية في إصلاح التعليم ، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالإشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ١٢ – ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص١١٣ ، ص١١٥ .

٦- سعيد بن حمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة " التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل " ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ص١٥ .

٧- المرجع السابق ، ص٢٣ .

٨- محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية ، مكتبة الانجلو المصـــرية ، القـــاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢١٩ .

٩- اسماعيل سراج الدين: ورشة عمل متابعة مؤتمر إصلاح التعليم في مصر ، منتدى الإصلاح العربي ، مكتبة الاسكندرية ، ٣-٤ اغسطس ٢٠٠٥ ، ص٣٥ . متاح على

www.bibalex.org/arf/ar/files/fullpaper.pdf

١٠- محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية ، مرجع سابق ، ص٩١ .

١١- نشأت ضيف: التجربة اليابانية في التعليم ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية: تطوير التعلـــيم في الدول العربية بين المحلية والعالمية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ،٢٤-٢٥ مـــارس ٢٠٠٧ ، ص ٢١ .

١٢- منظمة العفو الدولية: مصر تنتفض أعمال القتل والإعتقال والتعذيب خلال ثورة ٢٥ ينـــاير ، الأمانة الدولية ، المملكة المتحدة ، ٢٠١١ ، ص٧ .

١٣- سلامة صابر محمد العطار: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر " الأهداف الكلية العامـــة للتعليم بعد الثورة " ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٣-١٤ – يوليو ٢٠١١م ، ص ص٢٤٥-٢٤٦ .

١٤- محمد صبري الحوت: المتطلبات التربوية لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير " دعوة للاستشراف " ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٧٢ ، يوليه ٢٠١١ ، ص٧ .

١٥- المرجع السابق ، ص٨ .

١٦- المرجع السابق ، ص٨ .

١٧- منظمة العفو الدولية: مصر تنتفض أعمال القتل والإعتقال والتعذيب خلال ثورة ٢٥ يناير ، مرجع سابق ، ص٧ .

١٨- محمد صبري الحوت: المتطلبات التربوية لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير ، مرجع سابق ، ص٨ .

١٩- سلامة صابر محمد العطار: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر " الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة " مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥-٢٤٦ .

٢٠- المرجع السابق ، ص ص٢٤٩-٢٥٠ .

٢١- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص٣٦٨ .

٢٢- حمدي حسن المحروقي: إصلاح التعليم بالتطوير أم بالتغيير من الجذور " مقاربة بين الواقع والممكن ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية بالزقازيق: تطوير التعليم في الدول العربية بين المحلية والعالمية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٧ ، ص٢٢ .

٢٣- منير محمود بدوي: دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل (رؤية نظرية) ، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر ، المجلد الأول ، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، ص٢٢٠ .

٢٤- محمود قمبر: الاصلاح التربوي في مصر " ضرواته – فعالياته – معوقاته " ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ص٦-٧ .

٢٥- المرجع السابق ، ص٧ .

٢٦- محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مرجع سابق ، ص١٨

٢٧- محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص٧ .

٢٨- محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم في غيبة الرؤية الكلية ، المؤتمر العلمي لقسم أصول التربية جامعة الزقازيق بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: الرؤية الكلية الإسلامية وانعكاستها التربوية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٢-١٣ ابريل ٢٠٠٨ ، ص٢٤٩ .

٢٩- حمدي حسن المحروقي: إصلاح التعليم بالتطوير أم بالتغيير من الجذور ، مرجع سابق ، ص٢ .

٣٠- مجدي صلاح طه المهدي: المرجعية الأمريكية ، للإصلاح وانعكاساتها على الواقع التربـــوي في مصر دراسة تحليلية نقدية ، المؤتمر العلمي السابع عشر لكلية التربية بدمياط: " دور كليات التربية في إصلاح التعليم " ، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالإشتراك مع مركـــز الدراســـات المعرفيـــة بالقاهرة ١٢-١٣نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص٢٨٥ .

٣١- محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ص٢٠- ٢٢ .

٣٢- محمود عباس عابدين: تفعيل وظيفة المدرسة في التجديد التربوي ، ورشة العمـــل الإقليميـــة في مجال التجديد التربوي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع كلية التربية بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، ٢-٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص٧ .

٣٣- محمد صبري الحوت ك إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مرجع ســـابق ، ص ص٢٠-٢١ .

٣٤- حامد عمار: نحو تجديد تربوي ثقافي ، سلسلة دراسات في التربية والثقافة (٥) ، مكتبة الـــدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٣-١٤ .

٣٥- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنميـــة المستدامة ، مكتبة الانجلة المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٥٩٥ .

٣٦- عبد الرحمن أبو المجد: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل " النموذج المصـــري " ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص٥١-٥٢ .

٣٧- المرجع سابق ، ص٥٤ .

٣٨- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص٦٠٧ .

٣٩- رشيدة السيد أحمد: التنمية المهنية للمعلمين في ضوء الإتجاهات العالمية ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٤ .

٤٠- عبد الرحمن ابو المجد: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، مرجـــع ســـابق ، ص ص٥٩- ٦٠ .

٤١- المرجع سابق ، ص٦٠ .

٤٢- محمد بن محمد مطهر: التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤيـــة المستقبلية ، المركز الوطني للمعلومات ، اليمن ، ابريل ٢٠٠٥. ، ص٤ .

٤٣- المرجع السابق ، ص٤ .

٤٤- المرجع السابق ، ص٤ .

٤٥- سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصـــرة ، مكتبـــة الأنجلـــة المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ص١٨٨-١٨٩ .

٤٦- رشدي أحمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٦٣٨ .

٤٧- محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية ، مرجع سابق ، ص٢٧٧ .

٤٨- المرجع السابق ، ص٢٧٧ .

٤٩- محمد صبري الحوت: التعليم والشخصية القومية ، كلمة التحرير ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٢٢ ، مايو ١٩٩٩ ، ص٦ .

٥٠- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠٣ – ٧٠٨ .

٥١- سمير عبد الحميد القطب: تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطلاق في عصر المعرفة ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٣- ١٤ يوليو ٢٠١١م ، ص٣٢٤ .

٥٢- رشدي أحمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٣) ، ص٦٤١ .

٥٣- اسماعيل سراج الدين: ورشة عمل متابعة مؤتمر إصلاح التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص٣٦ – ٣٧ .

٥٤- محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل والخارج ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

٥٥- نادية مصطفى: في خبرة تطوير التعليم العالي المسارات والإشكاليات ، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، المجلد الأول ، ٢٠٠٦ ، ص٣٣٧ .

٥٦- عمرو درج: دور أندية أعضاء هيئة التدريس في صياغة وتفعيل سياسات التعليم العالي " نظرات في الواقع وطموحات المستقبل " ، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر ، المجلد الأول ، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، ص٥١٥ .

٥٧- نادية مصطفى: في خبرة تطوير التعليم العالي المسارات والإشكاليات ، مرجع سابق ، ص٣٣٨

٥٨- محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مرجع سابق ، ص٣٠

٥٩- المرجع السابق: ص ص٢٨-٢٩ .

٦٠- المرجع السابق: ص٣١ .

٦١- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص٦٩٤ .

٦٢- المرجع السابق: ص٣٣ .

٦٣- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، مكتبة الانجلة المصرية ، مرجع سابق ، ص٧٢١ .

٦٤- رشدي أحمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٤) ، ص ص٦٦٦-٦٦٧ .

٦٥- شبل بدران ، جمال الدهشان: التجديد في التعليم الجامعي ، دار قباء ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٧٢ .

٦٦- رشدي أحمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٢) ، ص ص٦٤٤-٦٤٥ .

٦٧- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص٧٠١ .

٦٨- فاطمة عبد الغني: دور التعليم الجامعي في تنمية الثقافة السياسية لدى الطلاب " دراسة ميدانية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠١٠ ، ص٢٠٩ .

٦٩- جمهورية مصر العربلية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات ، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، الطبعة السابعة والعشرون ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، المادة (١) .

٧٠- عبد الرحمن أبو المجد: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص١٧٥ .

٧١- محمد الحاج حسن ، محمد مطر ، واخرون: نوعية العنصر البشري ودوره في جـــودة التعلـــيم الجامعي ، ص٨ ، متاح على

http://www.alazhar.edu.ps/arabic/planning/images/libarb/166.pdf

٧٢- تيسير عبد الحميد: دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي ، مجلة جامعة الخليل للبحوث ، المجلد (١٤) ، العـــدد (١) ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣١ .

٧٣- فاطمة عبد الغني: دور التعليم الجامعي في تنمية الثقافة السياسية لدى الطلاب ، مرجع سابق ، ص٢١٠ .

٧٤- عبد الرحمن أبو المجد: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦-١٧٧ .

٧٥- سمير عبد الحميد القطب: تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطـــلاق في عصـــر المعرفة ، مرجع سابق ، ص٣٣٨ .

٧٦- رشدي أحمد طعمية ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بـــين رصـــد الواقـــع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٤) ، ص ص ٦٧٢-٦٧٣ .

٧٧- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ٧٤٩ ، ص ٧٥١ .

٧٨- فاطمة عبد الغني: دور التعليم الجامعي في تنمية الثقافة السياسية لدى الطلاب مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

٧٩- سمير عبد الوهاب: ادارة التعليم الجامعي في مصر " دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة " ، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر " خريطة الواقع واستشراف المستقبل ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، المجلد الاول ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٩٥ .

٨٠- سمير عبد الحميد القطب: تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطلاق في عصر المعرفة ، مرجع سابق ص ص ٣٣٩-٣٤٠ .

٨١- عبد الرحمن أبو المجد: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

٨٢- رشدي أحمد طعمية ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٤) ، ص ٦٧٤ .

٨٣- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص٧٥٤ ، ص٧٦٠ .

٨٤- فاطمة عبد الغني: دور التعليم الجامعي في تنمية الثقافة السياسية لدى الطلاب ، مرجع سابق ، ص٢١٢ .

٨٥- اسماعيل سراج الدين: ورشة عمل متابعة مؤتمر اصلاح التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص٤٠-٤١ .

٨٦- المرجع السابق ، ص٤٢ .

٨٧- سمير عبد الحميد القطب: تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطلاق في عصر المعرفة ، مرجع سابق ص ٣٣٥-٣٣٦ .

٨٨- فاطمة عبد الغني: دور التعليم الجامعي في تنمية الثقافة السياسية لدى الطلاب ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

٨٩- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ٧٦٦ .

٩٠- فاطمة عبد الغني: دور التعليم في تنمية الثقافة السياسية لدى الطلاب ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

٩١- عبد الرحمن أبو المجد: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

٩٢- اسماعيل سراج الدين: ورشة عمل متابعة مؤتمر اصلاح التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٩٣- المرجع السابق ، ص ص ٧٨٥- ٧٨٦ .

٩٤- سمير عبد الحميد القطب: تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطلاق في عصر المعرفة ، مرجع سابق ص ص ٣٣٦-٣٣٧ .

٩٥- رشدي احمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٣) ، ص ٦٦١ .

٩٦- اسماعيل سراج الدين: ورشة عمل متابعة مؤتمر اصلاح التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

٩٧- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص٧٩٢ ، ص ٧٩٣ .

٩٨- سمير عبد الحميد القطب: تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطلاق في عصر المعرفة ، مرجع سابق ص ص ٣٣٦- ٣٣٧ .

٩٩- رشدي احمد طعيمة ،محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير ، مرجع سابق ، ملحق رقم (٤) ، ص٦٧٤ .

١٠٠- أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ٨٠١ ، ص ٨٠٢ .

١٠١- المرجع السابق ، ص ٨٠١ .١٠٢- منير محمود بدوي: دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

١٠٢- منير محمود بدوي: دور الجامعة بين تحيات الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ٢٠٩.